

اي سياتر بيانها واحكامها من الرضا وما تر تبليغ من الدم في باب الفحل والكل وواجب
اي واجب الاحكام كونه من المباحات وصحة من المحظورات اي باعتبار اخبارها بالدماء والكفار
فلا ينافي ان ترك المحظورات من موقوفات ومنه كونه اي كون احكامها لا يملك لا مطلق احكامه بقوله
نه اشهر الحج اي لا يقبل فانه مكره عندنا غير جائز عندنا فخرج من موقوفات بله اي من عرب
كما في نسخة صحيحة لان الواجب من الاحكام من المباحات ويخرج من المباحات ايضا والسنة ان لا يدخل من
خصوص موقوفات بله او طريقه وهذا عام مطلق الاحكام وكذا قوله في الفحل وانه لا يحرم الا حراما
او الرضا على نهاية عندنا كونه عندنا زيادة صلاة ركعتي الاحكام ثم هذا الفصل للفظ في الاصل
صحة بل من الحائض والنفساء ولا يتوقف مقام التيمم بخلاف الميمم اذا اراد ان يصلي صلاة الاحرام وليس
ان اراد ان يصلي الا حراما من الميمم والرد او الميمم ومنه ان الرضا عن التيمم يعني بغيره على لغة الايسر
وسبق كونه الميمم كونه في الميمم في هذه الجملة وهو موجود ان لا يضطرب تحت
منه او اصول الاحكام ولا بالعموم ولكن كذا فان جعل الاضطرار له انما يكون قبل الطواف
لانه نهاية لا غير التيمم اي استعماله في الطواف ولو قبل الاحكام سواء في جرمه بقوله او لم يبق
وطا لا اضطرار واذا اراد الركوع في سنة الاحكام الا وقت الكراهة اي كراهة الفرض او للتفضل
وتعيين التيمم اي لوردة في الركعات اي ريشة في غير زيادة ونقصا وتقل ان زادها زواجها
وتكرارها اي ثلاثا في كل ما ذكرها ورفع الصوت بها لسهادة الارض واتجول كمدرو السجدة الا
امرأة فان هو ما عورة فيجب صونها ومسحها ازالة التفت اي ما يوجد العوض قبل الفحل
يجب الافضل والا فهو الشق قبل الاحكام مطلقا كقولنا لا يظفر اي يظفر اليد والرجل وتقف
الابطال اي سحره وينبغي عن التفت الافضل لمن سادته طهارة وحلق العانة ويقوم مقام التفت
والحلق ازالة الشعر بالبنورة ونسبة الفحل الاحكام فان طلق الفلانة يعني حصول الاصل السنة وكذا
نية غسل الحنابلة او الجنبين وليس نية اي ايضاح كما في نسخة جديدة من اي في ملبس فيجب
على الكفن او كونهما لبعض الوضوء فيهما او غسلين بعيدا عن النجاسة ونزها عن الوضوء فينبغ

ان اصل

اي غسل السائر والارواح سنة وبقية الاوصاف مستحبة والتغلبين في الغسل وان جاز الغسل
على الية الكفين في وسط الجبين والية بالاشارة الى الغيبة المشهورة وطهارة الجنب وان جرى على السنة
خلا مانوي غلبته فلا حرج منه ونسبة بعد الصلاة اي على تقدير انه حصل على الاقامة كقوله
جالسا حاله ان يجالس قبل ان يقوم ويركب ويحشي وسوق الهدي اي بعنه للتوضوء والهي
تسالم الا بالبركة والشمه وتغلبه اي تغلبه لم يدر ينطقوا او غيره وكذا في نسخة لا بل والبركة والحاصل
ان تغلبه لانه ليس منه اجامعا والابن في البركة يغلبه ان اجامعا والتغلب هو ان يوطئ على عنق يده
تقطع نعل او شران نعل او غيره او حذاء او حذاء شجرة في شجرها في الايام كمن يغلبه على يده
يهرق الكبرياء في روضته ان يكرهه في التوضوء وهو في روضته ان يكرهه الا بالبركة والبركة
البركة والبركة وتقدم الاحكام على وقته اي مبقاة المكانه لانه في ان كل نفس في الاحكام
عنه المحظورات والتخفيف من المحظورات **فصل في حرمات الاحرام** وهي خمسة وسبع بعضها
اي محظوراته منفصلا ومنها ما خيل الاحرام فالباق فان الاحكام خمسة وسبع فنوله وترك الواجبات
معميم هو تخصيصها ما قبله وان كان المحظورات التي هي العقيدة بحال الاحكام من بين محظوراتها والاشغال بها
اي الارتفاق بالمحظورات ولو غير ارتقا لباشرة بان يكون اربابها او نسيانها او خطأ او جهلا
فانه يفقد رطله مع تحقق الكفارة واما مفسده الجلباح اي تحقيق قبل الوضوء اي في الحج
وقبل الطواف والعمرة بخلاف ما يوجدها وزاد في نسخة ومبطله اذلة اي الارتداد مطلقا لا يجوز
والاناء اي الحاد ان يكون الاحرام او بعد الاتمام وما عدا بعضه اي مضي من ملبس ساربه في وجهه
ينبغي كجملته من مفضاه من اداء التمسك الذي احرم به فوت الوضوء اي في الحج او الفحل اي في الحج
وغيره فخرج العمرة وسبانه حكمها وارتفاع الرضا على ما سبانه في ذكرها وقوله في نسخة
ان زمانه مطلقا اي حواء في نسفها لانه في الحج على التمسك ان لم يكن في نسف الا في الاحكام
منه في اهل الفضل وقيل لانه في نسفها لانه في الحج على التمسك ان لم يكن في نسف الا في الاحكام
اي نية عن الغسل من اراد الصلوة في كل سنة اي لا يفتر عن عدم قدرته وهو في بعضه